المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله
لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه قوله فالمتصل الفاء للتفسير هو المخرج
سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له هنا اشكال مشهور وهو ان زيد في جاء القوم الا زيد
اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج شيء فرع
دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والفصل الصحيح فانك لو قلت له علي دينار الا الدانق
كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى
وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا الصحيح وحاصله
ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه
هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن
المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج منه زيد لا القوم المطلق حتى يلزم
التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كخلا وعدا فانهما ظرفان
وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة
مقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم
على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرير الايجاب او السلب
بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب
بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة والا لم يكن
في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قوله من متعدد اي ذو عدد وكثرة قوله بالا غير الصفة
بيان للواقع لئلا يذهل قوله واخواتها اراد بها كلمات محفوظة الا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم
ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان
تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا
على ما قاله الشيخ الرضي بشبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الخ قيل لا ولكن لا يستعمل
اخراجا ولهذا استعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد
جاء قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي ليس ينبغي الخ الموجب والمثبت
اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام
موجب وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير
العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم النتيجة فيكون في حكم التفريغ وهو
في الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل مع قطع

النظ

النظر عن الايجاب واما في الباقي فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى
ولو فرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا
في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله
قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي
ان يكون داخلا في الاتي قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل
العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا ثم قال انه لما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا
اخوتك والبصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال ولو لم يكن
في الجملة معنى الفعل جاز ان ينتصب المستثنى قوله او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر
المتسابق الى الفهم لكن يجد ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة
وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قولهم في كلام موجب حتى لا يتجه
ذلك وهو خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب ايضا الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع
منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا
او منقطعا والا في المنقطع وان لم تكن حرف عطف كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها
والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة لكن الاسماء محذوف الخبر في الاغلب نحو
جاء القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك
والا فيها يفيد الاستدراك لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قوله في الاكثر
متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الايجاب او خبر محذوف قوله واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل
ان بني تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج
عايد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما
لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه متعددا
كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير
الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال
ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال
بتقدير مضاف والتقدير اما رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له
لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم
يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة
لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بقرب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)